وعمرا ووضع لمونث وسمي به مذكر قال ابوحيان فلو سميت رجلا
بزينب او سلمى واسما جمع بالواو والنون باجماع اعتبارا بمسمياتها فان لم
يخل منها لم يجمع بهما كاخت وطلحة ومسلمات اعلام رجال قال ابوحيان
ولذلك عدينا التانيث دون هايه ليشمل ما ذكرتم العلة لما ذكرانه لا
خلوا ما ان يحذف له التا اولا ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين
متضادتين وعلى الاول اخلال لانها حروف معنى وقد صارت بالعلمية
لازمة للكلمة لان العلمية تستجلب الاسم وتخصه من ان يزاد فيه او
ينقص وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذي التا بالواو
والنون مطلقا فقالوا في طلحة وحمزة وهبيرة طلحون وحمزون
وهبيرون واحتجوا بالسماع والقياس اما السماع فقولهم في علامة
للرجل المشهور علانون وفي ربعة للمعتدل القامة ربعون واما
القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير وان ادى ايضا الى حذف
التا قال وعقبة الاعقاب في الشهر الاصم واجيب عن السماع بشذوذه
وعن القياس بان جمع التكسير يعقب تانيثه التا المحذوفة ولا تانيث
في جمع السلامة يعقبها على ان جمعه تكسيرا غير مسلم لانه لم يرد منه سوى
هذا البيت فلا يقاس عليه مع امكان تاويله بجعل الاعقاب جمع عقبه
بمعنى الاعتقاب لا العلم وعبارة الرضي فلا يجمع نحو طلحة في الاسم
وعلامه في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم
ذي التا فانهم اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها
قياسا على الجمع بالالف والتا كما قالوا رضون بفتح الراء لما كان حقه الالف
والتا والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو
قوله « نضر الله اعظما دفنوها » بسجستان طلحة الطلحات »
واما القياس فلان التا لو ثبتت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير
والتانيث وان حذفت كما عملوه فحذف مع عدم ما يدل عليه وغلب على
الظن انه جمع المجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم مجاز في الصفة نحو

ربعون

ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا اذ التا على ذي الالف
فليس لهم ذلك لان المحذوفة تقلب واوا فتحمي صون علامة التانيث
وانما قلبوا بها دون اليا لتشابههما في الثقل كما قيل صحراوات والالف
المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما تحذف المدودة
والمقصورة للزومهما الكلمة فكانتا لاجلها انتهت قوله ان يكون لمذكر فلا
اعتبار باللفظ اذ لا خلاف انك لو سميت رجلا بزينب او اسما وسلمى جمعته
بالواو والنون كما تقدم قال الدماميني وانظر لاي شيء امتنع نحو طلحون وقيل
وقيل طلحات فاعطي حكم المونث اعتبارا باللفظ وقيل في العدد ثلاث طلحات
بالحاق عدده حرف التا على قياسه حكم المذكر اعتبارا بمعناه وكاي شيء قيل
زينب فلم ترد التا في التصغير تنزيلا للحرف الزايد منزلة التا التانيث
ولم يقل في زينب منغولا اي المذكر بينيات تنزيلا له منزلة طلحة انتهى
واذا اجتمع مذكر ومونث غلب المذكر فيقال زيد والهندان قايمون
والشرط ان يكون بعض الاحاد لمذكر وسيأتي قوله فلا يجمع نحو زينب
اي علما لمؤنث كما تقدم قوله ان يكون العاقل اي لما هو من جنسه كزيد
وضرب لانسان لا يميز لصغر او جنون وكالعاقل في اطراد جمعه بالواو والنون
المشبه بالعاقل صرح به الناظم في شرح الكافية حيث قال والمراد منه ما كان واحد
لمذكر عاقل او شبيه به كرايتهم لي ساجدين خاليا من تا التانيث الخ ثم قال ايضا
والمراد الجمع بالواو والنون في المشبه بمن يعقل نحو رايتهم لي ساجدين ومثله في
التسهيل ثم قال فيه وكون العقل لبعض مشتق او مجموع كاف مع اتحاد
المادة اي فتقول مسلمون في مسلم ومسلمين ومسلمان في مسلم ومسلم خرج
باختلاف المادة فلا يقال رجلان في رجل وامراة ويقتضاه انه لا يجوز من
التغليب حينيذ وفيه نظر وقضيته عبارته اشتراط العقل في التثنية لكن قال
الدماميني وادخاله المشتق في هذا الحكم سهو لان العقل غير مشروط فيه قطعا
قيل لو قال العالم لكان اشمل لبدخل فيه صفات الباري سبحانه وتعالى
نحو نحن القادرون وانا الموسعون وفيه نظر لان الكلام في الجمع المقيس وقد

سبحانه وتعالى